الاشكاليات المؤسسية و الايدولوجية في الخطاب الوطني الفلسطيني في سياق المشروع الوطني.

د. نظام صلاحات

المقدمة

دفعت التطورات الخطيرة المتراكمة الناتجة عن فشل الاطار السياسي لتحقيق هدف اقامة الدولة الفلسطينية، والتي نتجت بشكل مباشر عن رفض اسرائيل المضي في الحل السياسي مع الفلسطينيين والذهاب نحو تعميق حالة الاحتلال و الاستيطان، و اقامة نظام فصل عنصري في فلسطين كبديل، كلها تطورات دفعت المؤسسة القيادية الرسمية لمنظمة التحرير و السلطة الوطنية لاعادة النظر في السياسة الفلسطينية المتبعة مع الاحتلال بما في ذلك التراجع عن اتفاقية اوسلو وما نتج عنها و البحث عن بدائل تتعدى التكتيكات المعمول بها مثل النضال السياسي و القانوني واستراتيجية بناء الدولة بالمؤسسات، الى النظر في اساسات تلك التوجهات التي اعقبت اتفاق اوسلو. تأتي هذه المراجعات في اطار تحولات عالمية جوهرية منها الاتجاه العالمي لتغيير موازين القوى و ارساء اساسات نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب كبيدل عن نظام القطب الواحد، ولا شك أن الحرب الروسية الغربية في اوكرانيا و صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية ضخمة، و تشكيل تحالف بريكس الذي ضم قوى اقتصادية مهمة في القارات الثلاث.

ضمن هذه الجهود كتبت هذه الورقة التي تركز على موضوع الخطاب الوطني الفلسطيني، باعتباره تعبيراً عن السياسة الوطنية و انعكاسا لها. وعليه هدفت هذه الورقة بشكل محدد الى مراجعة مكونات الخطاب الوطني و اشكالياته معتمدة على المنهج البنائي الذي ينظر الى الخطاب باعتباره تمثيلا للبنية و علاقات القوة، طبقاً لميشيل فوكو.

ينظر منهج البحث الى الخطاب الوطني باعتباره تمثيلا للابعاد المؤسسية و الايديولوجية و السياسية للحركة الوطنية. وبالتالي ذهبت الورقة الى تفكيك هذه الابعاد و تحليل تفاعلها في سياقاتها الزمنية و الموضوعية راصدة ما طرأ على الخطاب من تحولات أدت الى إزاحته أو تحويله أو تقديمه ضمن تمثلات اخرى لا تخدم المشروع الوطني أو تتناقض معه حتى.

ثم خلصت الورقة الى مجموعة من الاستنتاجات العامة التي ترمي الى اثراء النقاش و الجدل في أولويات هذا الخطاب ومواءمته مع أهداف المشروع الوطني.

1. تقديم نظري: مفهوم الخطاب السياسي و النظام السياسي

1.1. التعريف و المفهوم

بشكل عام يعرف الخطاب السياسي على أنه جملة المواقف الكتابية و اللفظية والصورية و الحسية التي تقدم بها قضية سياسية محددة لفئة مستهدفة محددة، بهدف شرح تلك القضية، التأثير في الفئة المستهدفة و إحداث تحول ايجابي في مواقفها لصالح تلك القضية.

واستناداً الى هذا التعريف: فإن الخطاب السياسي هو عملية اتصال متنوعة الوجوه و الصيغ ولا تقتصر على المراسلات و اعلان المواقف الرسمية من خلال المتحدثين الرسميين أو الديبلوماسيين. انه عملية موجهة لأكثر من فئة تؤثر و تتاثر بالقضية السياسية فهناك خطاب موجه للداخل و خطاب موجه للخارج، هناك خطاب موجه للرأي العام و هناك خطاب موجه لصناع القرار و الفاعلين الدوليين. كما يعكس الخطاب السياسي شبكة مصالح و ديناميات العلاقة بين اطراف الحكم (عرجان: 2006).

وعادة ما يتم ربط مصطلح النظام السياسي بالدولة، أي أن النظام السياسي بتشكيلته المثالية (سلطة حكم، احزاب، برلمان، و مجتمع مدني) ينشأ في اطار دولة لها سيادة. و هنا عندما يتم استخدام مصطلح الخطاب السياسي، فإنه يقصد به جملة الاراء و المواقف و التصرفات التي تنتجها كافة مكونات ذلك النظام مجتمعة (فوكو 2007: 74) . هكذا فإن بنية الخطاب السياسي و طبيعته مرتبطة بدورها بطبيعة النظام السياسي نفسه، فالنظم الديمقراطية تنتج خطاباً سياسياً ديمقراطياُ بمعنى أنه خطاب متنوع وتظهر فيه التباينات الحزبية و المواقفية، ولكن للمفارقة فإن الخطاب الديمقراطي هو الاكثر تماسكاً و انضباطاً من ناحية القيم و الأهداف والتعبير بصدق عن الإرادة العامة للأمة. أما الخطاب السياسي في الأنظمة الشمولية عامة فيظهر على أنه خطاب موحد ومنضبط في اطار ارادة الحكم السياسي و أهدافه، لكنه في جوهره ليس خطابا ديمقراطيا جامعاً يعكس المصالح الحقيقية للأمة.

واستناداً الى ذلك فإن الخطاب السياسي يخضع لمفاعلات السياسة نفسها وأهمها القوة السياسية: حيث أن الخطاب السياسي يعبر عن وجود قوة ظاهرة أو كامنة ويتناسب مع حجم هذه القوة السياسية كما يعبر عن ذلك فوكو الذي يعتبر الخطاب السياسي شبكة من علاقات القوة والسلطة و المعرفة (فوكو 2007: 72) كما يعبر الخطاب السياسي عن الايديولوجية السياسية للنظام السياسي، فهناك خطاب ليبرالي و هناك خطاب ديني و هناك خطاب ثوري ..الخ. (الشملان: 2020). كما يعكس الخطاب السياسي الاجماع

الوطني حول القضية السياسية ويعتبر تمثيلا للمصالح الوطنية الجوهرية و بالتالي هو يمثل قراءة سياسية مدروسة لخريطة العلاقات الدولية وموقع الدولة صاحبة الخطاب من هذه الخريطة.(شقير: 2019)
وليس اخيراً يتميز الخطاب السياسي بالمهنية و الاقناع و يتبع استراتيجيات الاتصال الفعالة من الناحية التقنية و المهنية.

2. الخطاب السياسي الفلسطيني بوصفه خطابا وطنيا

في ظل حالة الانقسام و التشرذم المبني على اسس سياسية (حماس / فتح) و ايديولوجية (ديني / وطني) و مناطقية (الوطن/ الشتات/ الضفة/ غزة/ ال48) ادى الى تشرذم متناظر في الخطاب الفلسطيني على نفس هذه الاسس. واذا نظرنا الى الخطاب الفلسطيني في مجال هذه التنوعات و التناقضات و التصادمات حتى، فإننا سنجد أنفسنا أمام خطاب متشرذم متناقض و مختلف مع نفسه لدرجة تجعل من وصفه خطاباً بأنها مبالغة كبرى. لذلك و تحقيقاً لأهداف هذه الورقة فسنضيف كلمة الوطني على العنوان ليصبح الخطاب السياسي الوطني الفلسطيني.

أما كلمة وطني هنا فتستخدم بالمعنى الهوياتي و المرجعي للخطاب وليس بالمعنى القيمي أي لا يقصد به بشكل محدد نفي صفة الوطنية عن الخطاب الديني لفصائل الاسلام السياسي الفلسطينية، وتحديداً حماس و الجهاد الاسلامي. فكلمة الخطاب الوطني يقصد به الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية و الفصائل المنضوية لها، كما يتضمن الخطاب السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها محاولة تجسيد لمشروع الدولة المستقلة، وأداة لتحقيقه من خلال الأجهزة و الأدوات و عناصر القوة التي يمكن أن تمتلكها السلطة.
واقول محاولة تجسيد لتفادي النقد الكثير الذي يمكن أن يوجه لهذا التوصيف بالنظر الى الاخفاقات والعثرات التي تعترض هذه المحاولة، بل وربما تدفع نحو ازاحتها عن وظيفتها من سلطة مقاومة الى سلطة وظيفية في اطار اتفاق اوسلو.

وفي هذا السياق يبرز سؤال المشروعية، بمعنى أذا كان الحديث عن خطاب فلسطيني، فبأي حق قانوني، أخلاقي؟ موضوعي، وحتى واقعي براغماتي، يتم اقصاء الخطاب الاخر الفلسطيني والذي هو خطاب قائم ومؤثر ويحظى بالتأييد و الدعم من قبل جزء مهم من الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو في الخارج؟ كما أن الخطاب الاخر يمثل شريك (وإن كان شريك غير معلن) في النضال الوطني وفي التضحيات من شهداء وجرحى ومعتقلين، ولا زال فعله قائماً ومؤثراً بطريقة تجعل تجاهله بمثابة اغتراب عن الواقع derealisation

خاصة أن الاخر الفلسطيني – شئنا ام ابينا – هو فاعل اساسي في العلاقات الاقليمية في واقع اقليمي منقسم على نفسه خاصة بعد احداث الربيع العربي، والذي كان ابرز افرازاته الانقسام السياسي و المجتمعي العابر للدولة و للحدود.

في حقيقة الأمر، لا تهدف هذه الورقة الى تشريح جزء من الخطاب الفلسطيني على حساب جزء اخر أو على حساب رواية اخرى، بقدر ما هي جزء من مشروع يهدف الى نقاش المشروع الوطني و الوقوف على اشكالياته و تحدياته باعتباره مشروعاً تاريخياً انتهى بطرح رؤية سياسية حظيت باعتراف دولي بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية التي اصبحت تمثل النظام السياسي الفلسطيني في الداخل، و شارك في تشكيلها ووظيفتها حركة حماس التي تمثل رأس النقيض في حالة الانقسام القائمة على ارضية رفض اوسلو نفسها. فالحركة شاركت في الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2006، وشكلت أول حكومة و أخر حكومة لها قبل الانقسام. والان وفي سياق حكمها في غزة كحكومة أمر واقع، فهي تستخدم ميراث السلطة و جزءاً كبيرا من تشريعاتها و حتى مؤسساتها وشعارها.

وبالتالي اصبح المشروع الوطني المتمثل بطرح رؤية الدولة المستقلة امرا واقعا يتمركز حوله النظام السياسي المنقسم بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه المركزة للمشروع الوطني باعتباره صيرورة تحظى بالاعتراف الفعلي أو الضمني، الواقعي أو الشكلي من كافة الحركات الوطنية و الاسلامية، أو يحظى بالمعارضة و المجابهة من نفس الحركات باعتبارها تملك الحجة على فشل هذا المشروع في تحقيق أهدافه، أو باعتبارها تملك مشروعاً بديلاً و إن كان هذا المشروع غير متبلور الملامح. بكل الأحوال اذن يبقى المشروع الوطني بنهايته السياسية المعلنة هو مركز الفعل و مركز الشرعية الدولية للحل السياسي.

ويبقى السؤال الاساسي، لأي درجة بقي هذا المشروع قائماً و لأي درجة يستطيع الشعب الفلسطيني بكافة فصائله وحركاته السياسية، وبامكانياته الكفاحية الوصول له وتحقيقه. ومن هنا تاتي اهمية دراسة وتقييم هذا المشروع من حيث البنية و الخطاب و الدور، ومن حيث كونه بحد ذاته مشروعاً اشكاليا ومادة للانقسام السياسي الحاصل.

3. مكونات الخطاب الوطني الفلسطيني

يستمد الخطاب الوطني الفلسطيني مكوناته من المصادر المؤسسية و الايديولوجية للحركة الوطنية الفلسطينية. ويقصد بالمصادر المؤسسية هي المؤسسات الوطنية من فصائل وطنية، ومن منظمة التحرير الفلسطينية بكل بيروقراطيتها و دوائرها و أدواتها وما تطرحه هذه المؤسسات من استراتيجيات و برامج عمل و سياسات و لاحقاً من السلطة الوطنية و مؤسساتها التشريعية و التنفيذية و القضائية، وكذلك الاجهزة الاعلامية و الديبلوماسية لها، واجهزة الشرطة واتفاذ القانون، ومؤسسات السلطة القانونية و الرقابية المستقلة. أما المصادر الايديولوجية فيقصد بها: مجمل المصادر الادبية الوطنية التي تراكمت عبر سني الحركة الوطنية وفي مراحلها النضالية المختلفة، وتتضمن برامج عمل الاحزاب و الفصائل الوطنية، و مبادئها، كما تتضمن الميثاق الوطني، ووثيقة اعلان الاستقلال، ولاحقاً القانون الاساسي الفلسطيني، و التشريعات المختلفة، وقد اثرت هذه المصادر الايديولوجية في سياسة هذه الحركة الوطنية و توجهاتها كما تأثرت تلك الايديولوجيات و الافكار في المخرجات السياسية و خلاصة التجربة الوطنية عبر المراحل التاريخية المختلفة، بهذا لا تنفصل المصادر الايديولوجية عن المصادر المؤسسية بل هي جزء من ديناميكية مستمرة اكثر منها صيرورة جامدة دائمة.

هذه المصادر المؤسسية و الايديولوجية اذن كانت مسؤولة على الدوام عن تكوين الخطاب الوطني الفلسطيني وتطوره منذ تكونه الفعلي ما بعد النكبة و حتى الوقت الراهن.

ان استعراض مراحل تطور وتبلور الخطاب الوطني الفلسطيني تقدم الكثير من التجليات التي تقدم جميعها تجربة غنية ومتنوعة على سواء على صعدها الايديولوجية، من ناحية تنوع الخطاب الايديولوجي ما بين القومي و الوطني و الديني والماركسي، أو تجلياتها السياسية من ناحية علاقة العمل العسكري بالعمل السياسي والعلاقات الدولية للثورة الفلسطينية، أو من ناحية تجربتها المؤسسية من حيث بناء المؤسسات السياسية في المنفى، أو الأطر الحركية و الحزبية في كل مرحلة من المراحل.

ولكن لتحديد مكونات هذا الخطاب ينبغي أولاً تحديد الفترة الزمنية التي يمكن الادعاء بأنها قدمت خطابا مرجعياً ناضجاً يمكن الاحتكام له و اعتباره أساساً مرجعيا لتشريح و تقييم الخطاب الفلسطيني الحالي. بمعنى أخر إن اتجاه تطور الخطاب الوطني ليس بالضرورة اتجاها خطيا ثابتا أو صيرورة تاريخية محتومة تتطور نحو التكامل و النضج، بل إن عملية التطور هذه هي عملية ديناميكية تؤثر وتتأثر بالمعطيات التاريخية و

التجربة السياسية التي تؤدي في كل مرة الى مخرجات مختلفة، ثم لا تلبث أن تعيد انتاج مفاهيم ومرتكزات جديدة للسياسة و الخطاب السياسي. فعلى سبيل المثال، وفي باكورة انتاج الثورة الفلسطينية اعقاب النكبة وفي الخمسينيات تأثر الخطاب الفلسطيني بالاطار القومي العروبي خاصة في زمن تمدد هذا الخطاب، كما دار في تلك الفترة نقاشاً غير مجد عن اولوية التحرير أم تحقيق الوحدة العربية، اضافة الى تأثر الخطاب السياسي بمرتكزات ايديولوجية منها – مثلما اسلفنا – دينية أو ماركسية أو علمانية قومية. (عرجان: 48-49) أما بالنسبة للرؤية السياسية فقد ترددت هذه الرؤية ما بين طروحات الدولة الديمقراطية الواحدة كما كان عليه الأمر في الستينيات من القرن الماضي الى مشروع السلطة الوطنية في سبعينيات القرن الماضي الى مشروع الدولة المستقلة الى جانب اسرائيل والذي بدأ الانزياح باتجاهه منذ دورة المجلس الوطني ال 19 في الجزائر و اعلان وثيقة الاستقلال عام 1988، وما تلى ذلك من تطورات سياسية محورية وهي عملية السلام و اتفاقية اوسلو و المفاوضات.(نفس المصدر السابق)

اذن ما هي اللحظة المعيارية التي يمكن اعتبار الخطاب الفلسطيني فيها هو الخطاب الاكثر نضوجاً أو واقعية أو اكثر تكاملاً في عناصره و مكوناته؟

هذا هو أحد الأسئلة الذي لا يمكن أن تقدم له اجابة كاملة أو قاطعة، ذلك أن كل مرحلة من مراحل تطور الخطاب الوطني و الحركة الوطنية برمتها لها ما لها وعليها ما عليها من مآخذ و انتقادات، كما أن لكل مرحلة من المراحل ظروفها و معطياتها الذاتية و الموضوعية التي تمنعها من أن تكون المرحلة المثالية أو الفضلى التي يمكن قراءة الحقيقة الفلسطينية من خلالها، أو ترشحها لكي تكون كذلك. وفي الواقع لم تسلم مرحلة تاريخية واحدة من مراحل النضال الوطني من النقد التاريخي القاسي.

سنفترض في اطار هذه الورقة أن الخطاب الوطني موضع النقاش هو ذلك الخطاب الذي تطور عشية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر والذي اعلنت فيه وثيقة الاستقلال عام 1989. وقد انبنى افتراضنا على أن هذه اللحظة هي التي انبنت عليها تطورات سياسية جوهرية، سواء على صعيد العلاقة مع الاحتلال، او على صعيد تموضع القضية الفلسطينية في الاطار الدولي، وهناك بدا أن الاولويات الوطنية قد صيغت بشكل واضح. كما نضج فيها الاطار السياسي الذي لا زالت تتطور في اطاره تفاعلات القضية الفلسطينية الراهنة. و الأهم من ذلك أن تلك اللحظة جمعت بين شكلين من الشرعية: الشرعية الوطنية على اعتبار أن الوثيقة صدرت عن اهم مؤسسة تشريعية وطنية وهي المجلس الوطني ونالت

اجماع القوى و الفصائل الوطنية، أما الشرعية الثانية فهي الشرعية الدولية كون تلك الدورة بنت وثيقة الاستقلال على ارضية قبول قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بحق فلسطين.

لقد كان وصف تلك اللحظة التاريخية مناسبا في وثيقة الاستقلال: " مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني أحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية." (وثيقة اعلان الاستقلال: 1988)

كما جاء ايضاً في الوثيقة:

" وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته." كما اعلنت أن هدف الثورة الفلسطينية هو انهاء الاحتلال الاسرائيلي و هو الوصف الذي يطلق على عملية احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967. (وثيقة اعلان الاستقلال: 1988)

واضافة الى النضال السياسي فقد ابقى المجلس الوطني على خيار استخدام جميع الوسائل لتحرير الارض بما في ذلك وسائل المقاومة و النضال العسكرية لتحقيق هدف الاستقلال.

اذن كانت تلك اللحظة التي تبلور فيها المشروع الوطني بالاستقلال، هي المرجعية التي استندت عليها الخطوات اللاحقة التي قادت لاتفاق اوسلو و اطار المفاوضات و تأسيس السلطة الفلسطينة.

وفي هذا السياق، تم تقديم مشروع السلطة على أنه جزء من مشروع الدولة و الاستقلال، كما تم موضعة السلطة الوطنية على أنها جزء من منظمة التحرير التي تمثل الكل الفلسطيني في الداخل (فلسطين التاريخية) و الخارج بكل المكونات الفلسطينية فيه.

وفي هذا السياق نظر ايضاً الى المفاوضات على أنها اداة نضالية سياسية للوصول لهدف الاستقلال و التحرر، وهي بهذا – منطقياً – لا تلغي الوسائل الاخرى مثل النضال الشعبي أو النضال المسلح.

4. تفكيك اطروحات الخطاب الوطني: التناقض بين النظرية الممارسة

الان وفي سياق التطورات اللاحقة التي اوصلت المشروع الوطني الى مرحلة حرجة، فيها من الضعف و التشويش أو غير ذلك مما وصف به هذا المشروع من التراجع بعد أن افضى الى ثلاثة نتائج كارثية: الأولى

هي تضاؤل مشروع الدولة الفلسطينية، وعدم قدرة السلطة الوطنية الى التحول نحو الدولة كاملة السيادة، وما رافق ذلك من تعميق الاستيطان الصهيوني في الارض الفلسطينية في القدس و الضفة الغربية. الثاني هو الانقسام الفلسطيني الذي ادى الى قيام سلطة تابعة لحركة حماس في قطاع غزة، وتحول تلك المنطقة الى منطقة محاصرة وتراجع الأوضاع الحياتية فيه الى اكثر المستويات ضعفا من حيث المؤشرات الاقتصادية و التنموية، وتفكيك شرعية الاجماع الوطني و القرار المستقل. ثالثاً: المضي في تهويد القدس و سلخها عن باقي الاراضي الفلسطينية، وليس اخيراً، تراجع دور منظمة التحرير وظيفيا و بنيويا حتى تحولت الى كيان مؤسسي مترهل و هامشي.

ما الذي اودى بالمشروع الوطني الى هذه التطورات الكارثية، وكيف ولماذا. إن الاجابة على هذا السؤال المركب يتطلب تفكيك اطروحات الخطاب الوطني الاساسية، استنادا الى المنهج البنيوي الذي اشرنا اليه.

4.1. الأطروحة الأولى: المنظمة و السلطة و اضطراب الادوار

في استعراض خطاب المشروع الوطني الفلسطيني، يظهر تشويشاً في هذا الخطاب من ناحية تقديمه للسلطة الوطنية و دورها ووظيفتها في إطار المشروع الوطني الفلسطيني وتحقيق أهدافه. ونستذكر ما تم نقاشه سابقاً في هذه الورقة بأن السلطة الوطنية قدمت في الأساس على أنها استمرار للمشروع الوطني، وهي جزء منه. بل من ناحية قانونية ودستورية فإن السلطة ومؤسساتها هي جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، كون المنظمة بالاضافة الى كونها الضمانة التاريخية لهدف التحرير و الاستقلال، فإن المنظمة تمثل الفلسطينيين اينما وجدوا بينما أن السلطة ولايتها محصورة في السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة. كما أن السلطة لها وظيفة محددة ضمن اتفاق أوسلو وهي وظيفة ذات طابع مدني اكثر منه سياسي، بمعنى أنها لا تمثل القضية الفلسطينية و لا تنحصر القضية الفلسطينية فيها، بينما أن المنظمة ومؤسساتها وبيروقراطيتها كلها مسخرة في الاطار العام لهدف خدمة المشروع الوطني الذي يمثل كل الفلسطينيين وطموحاتهم و حاجاتهم وكل ما يمكن أن ينبني على هذا الدور التاريخي، أخذا بالاعتبار حقيقية أن القضية الفلسطينية ارتبطت بموضوع النكبة و اللاجئين في الاساس ونتجت من رحم حالة الشتات، وهي قضية قائمة ومستمرة بحقيقة أن أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني هم من اللاجئين، وأن اكثر من نصف الشعب الفلسطيني يقيم خارج حدود فلسطين التاريخية. (الزبيدي: 2016)

اذن ضمن متوالية الخطاب الفلسطيني فإن السلطة هي جزء من المنظمة وهي اداة نضالية لتحقيق المشروع و ليس اختزالاً له. لكن ما حدث فعلياً هو العكس، اذ اضحت السلطة هي مركز المشروع الوطني، سياسياً واداريا، ومالياً، وهي الظاهرة التي عرفت بالهجرة من المنظمة الى السلطة، واضحى مركز القرار الوطني مرتبط فعلياً بالسلطة وإن بقيت مؤسسات المنظمة قائمة، لكن هذه المؤسسات سواء التنفيذية أو التشريعية بقيت على هامش المركز. فمعظم قيادات فتح و المنظمة هم مقيمون بالداخل، وأدوارهم تتداخل بين أدوار داخل التنظيم والمنظمة وما بين أدوارهم في القرار السياسي الذي تتخذه المنظمة. كما تحولت وظيفة الاشراف على السفارات من المنظمة الى السلطة ضمن وزارة الخارجية و التحول في مفهوم أداء السفارات من سفارة تمثل منظمة التحرير أو تمثل دولة فلسطين المحتلة وما يعنيه ذلك من التقييدات السياسية و القانونية لهذه التبعية. فمثلا إن تبعية الجهاز الديبلوماسي للسلطة يعني تقييد قدرة ذلك الجهاز على رعاية شؤون الفلسطيين في الخارج، فقانوناً يستطيع الجهاز الديبلوماسي رعاية مصالح المغتربين من ابناء مناطق السلطة الفلسطينية الذي يحملون الهويات الفلسطينية الخضراء، لكن هذه الوظيفة لا تتضمن قيمة الزامية تجاه اللاجئين أو عليهم.

ويقال الأمر نفسه بالنسبة للمركز المالي للمنظمة الذي اصبح مرتبطا بالسلطة الوطنية أكثر من ارتباطه بالمنظمة، واصبح جزء من موازنات المنظمة مرتبطاً بموازنة السلطة ولو بطريقة غير مباشرة ضمن مسميات مختلفة.

ان أحد تبعات هذا التحول من المنظمة نحو السلطة هو فقدان المنظمة لتأثيرها ودورها في المنافي و الشتات، سواء الدور الأدبي الرمزي أو الدور الروتيني المؤسسي، وخلق فراغ قيادي ومؤسسي أدى الى احلاله من قبل التنظيمات الاسلامية الفلسطينية أو حتى التنظيمات الجهادية أو تلك التابعة لايران في المخيمات في لبنان تحديداً.

4.2. أطروحة بناء الدولة و التنمية المستدامة

لعل اكبر الدروس المستفادة من تجربة الربع قرن ونيف على تأسيس السلطة الوطنية بافتراضها نواة للدولة الفلسطينية المستقلة، هو درس بناء الدولة باعتباره الهدف الرئيسي للمشروع الوطني الفلسطيني. ففي اطار اتفاق أوسلو تم اقرار انشاء السلطة الفلسطينية كسلطة انتقالية مدتها خمس سنوات، وهي المدة التي كان يفترض أن تنتهي فيها ما سمي باتفاقيات الوضع النهائي، وأن مصير الاتفاق هو الذي يحدد مصير السلطة

الانتقالية. وليس خافياً أن مصطلح الدولة الفلسطينية كان تعبيراً فلسطينيا محضاً ولم يتم الاشارة له بتاتا في الاتفاقيات الموقعة. وأن ما حدث هو تعثر المفاوضات ووصولها الى طريق مسدود قبل حتى أن تبحث قضايا الوضع الدائم. وبالتالي اصبحت السلطة الانتقالية هي سلطة حكم ذاتي الى اشعار اخر. وقد أدت التطورات التي تبعت انتفاضة الأقصى من اعلان خارطة الطريق ونشر رؤية الرئيس بوش للحل في الشرق الأوسط الى تحول مصطلح الدولة الفلسطينية من الاستخدام الفلسطيني الى الاستخدام الدولي، عندما و للمرة الأولى يتحدث الرئيس الاميركي عن دولة فلسطينية، وهو يصفها بأنها ذات سيادة وقابلة للحياة، وقد اصبحت هذه الرؤية اساس عمل اللجنة الرباعية التي اعتبرت ان مفاوضات الحل النهائي يجب أن تؤدي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش الى جانب اسرائيل.(Bush Vision: 2003)

تحت هذه الفرضية ظهرت أطروحة بناء المؤسسات كخيار وحيد و مشروع و عملي لقيام الدولة الفلسطينية. وقد شجع الافق السياسي و على ما بدا انها ارادة دولية على وجود هذه الأطروحة و العمل على تحقيقها من خلال حكومة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، واستمرت هذه الأطروحة حتى اللحظة الراهنة. (دعنا: 2018، الزبيدي: 2016)

لقد انتقلت هذه الأطروحة من الخطاب الرسمي الى الخطاب الوطني، واصبحت مركزه و غايته، خاصة أنها اقترنت بجملة من التشريعات و السياسات و الاجراءات التي تدعم هذه الأطروحة لا سيما تشريع القانون الاساسي الفلسطيني عام 2003 وتعديلاته عام 2005، ومن ثم اجراء سلسلة من التشريعات التي طالت قطاع الأمن و القطاعات الحيوية الاخرى. وعلى الجانب الاخر خاضت القيادة الفلسطينية نضالا قانونيا دوليا ادى الى اعتبار فلسطين عضوا مراقبا في الامم المتحدة,

وبالنظرة الى القانون الاساسي و الذي نعتبره هنا اساس القوانين وترجمة قانونية لسياسة بناء الدولة بالمؤسسات، سيتضح أن المشرع الفلسطيني قد وقع بين مفاضلة وضع تشريعات تحاكي وضع السلطة الانتقالي بما في ذلك امكانياتها الفعلية وافتقارها للسيادة وللموارد الاقتصادية، أم وضع تشريعات تحاكي وجود الدولة المستقلة كاملة السيادة كحقيقة واقعة. وقد انحاز المشرع بالفعل للخيار الثاني مغبة أن لا يتم تشريع قوانين انتقالية من شأنها ان تشرعن حالة الاحتلال و تشرعن حالة السلطة كسلطة انتقالية. فعلى سبيل المثال، يجد المراجع للقانون الاساسي مواد وفقرات قانونية تتحديث عن شكل الاقتصاد، وعن الابعاد، وعن نظام عدالة جنائية يتحقق فقط بوجود الدول ذات السيادة خاصة تلك التشريعات التي تجرم العلاقة مع

اسرائيل على اعتبار انها دولة اخرى تحادد فلسطين المستقلة، بالاضافة الى اعلان وظيفة القوات المسلحة في البلاد، وغير ذلك من التشريعات التي لا تستطيع السلطة الفلسطينية بصلاحياتها المحدودة تطبيقها، بما يعني أن وجودها في التشريعات هو بصفة رمزية اكثر منه محاكاة للواقع. (القانون الاساسي المعدل: 2005)

وفي اطار هذه الاطروحة ايضاً استمرت السلطة الفلسطينية بانشاء المؤسسات و البيروقراطيات الضخمة التي لا تتناسب وحجم المصادر الاقتصادية و الموارد المالية اللازمة لتشغيل هذه المؤسسات بكفاءة، بالاضافة الى اعتماد موازنة السلطة الفلسطينية بشكل كبير على أموال المانحين والتي هي مساعدات مشروطة و محكومة بمحددات سياسية لا تبتعد عن مضمون اتفاق اوسلو. (دعنا: 2018) فلى سبيل المثال اخذ على السلطة مبالغتها في حجم الجهاز الديبلوماسي و انشاء السفارات و الممثليات في مختلف دول العالم. وعلى الرغم من الاهمية الرمزية لوجود وزارة الخارجية باعتبارها تمثل مظهراً سياديا، و على الرغم من الأهمية العملية للسفارات على المستوى الاعلامي و السياسي، لكن حجم الانفاق على البعثات الديبلوماسية، يفوق الحصص المخصصة للانفاق على قطاعات اساسية حيوية مثل التعليم و الصحة.

لقد كان توسع السلطة الوطنية في التوظيف في القطاع العام مبكراً وقد ارتبط باسباب ودواعي وطنية/ اجتماعية بالاساس منها استيعاب الأعداد الضخمة من نشاط الانتفاضة الفلسطينية الأولى وقياداتها ضمن الهرم المؤسسي الأمني والمدني للسلطة الفلسطينية، وما يعنيه ذلك من استقرار في موازنات علاقات السلطة و القوة الداخلية سواء على صعيد علاقات فتح الداخلية أو العلاقة بين فتح و التنظيمات الاخرى، بطريقة تحافظ على السلطة كمشروع سياسي لحركة فتح و لمنظمة التحرير الفلسطينية.

4.3. في خطاب السلطة و خطاب الثورة

على الرغم من أن السلطة الوطنية في الخطاب الوطني هي أداة وطنية لتحقيق الاستقلال، وهي انجاز وطني كبير نحو الدولة، فقد تناقضت السلطة من حيث بنيتها و محدودية صلاحياتها و إطارها القانوني و السيادي، وبنيتها البيروقراطية، وخطابها السلطوي، ليتعدى مرحلة التحرير وخطابه الخاص به وعلاقاته الوظيفية. فقد تصرفت كدولة مستقلة في حين هي ليست كذلك. فقد تعززت ثقافة بيروقراطية الدولة من حيث العلاقات الوظيفية المدنية و العسكرية ذات الصبغة السيادية أكثر منها الرفاقية/ الأخوية. وهي طبيعة علاقات يفترضها التنظيم الاداري لحسن سير العمل.

والى جانب ذلك، اصبح مفهوم الولاء مرتبطاً بالراتب، و الحوافز والرضا الوظيفي، اكثر من شعور الموظف بأدائه لمهمة تنظيمية أو رسالة ثورية، وإن وجدت هذه الرموز فقد وجدت بصورة شكلية اكثر منها تجسيداً فعليا للمبادئ الحركية و الثورية.

وعلى مستوى الأمن ايضاً فقد بدأ تحول في وظيفة المؤسسة العسكرية من مفهوم العلاقات الأخوية حيث الإنضباط الطوعي، الى مفهوم العلاقات السيادية الذي يسود الجيوش النظامية في الدول القائمة. وعلى الرغم من أن طبيعة هذا الخطاب ليست غريبة تماما عن قوات الثورة الفلسطينية التي كان جزء كبير منها في اطار جيش التحرير الذي نشأ على قيم الجيوش الإنضباطية في الدول العربية. لكن بنية العلاقات الإنضباطية وسلسلة القيادة في القوى الثورية المسلحة هي التي صبغت نموذج الأمن الفلسطيني في بدايته، قبل أن تبدأ اجراءات فعلية وجادة لإصلاح قطاع الأمن وهيكلة أجهزته و مهنتها على غرار قطاع الأمن في الدول الديمقراطية. (فريدريك و ليفتهولد: 2007)

وفي واقع الأمر إن خطاب الدولة هو بالتاكيد خطاب حميد و مرغوب في اطار فاعلية و مهنية مؤسسات السلطة وشفافية اجراءاتها و قدرتها على اداء أدوارها ضمن المفهوم التنموي السياسي. ولكنه خطاب غير متناسب مع مرحلة التحرير الوطني، لأن مرحلة التحرير الوطني تقوم على القيم الجمعية، و التضامن، والشعور العالي بالمهمة الوطنية اعمق من فهم المهمة الوظيفية.

ولقد أمعنت الثقافة المؤسسية للسلطة الوطنية في خطاب الدولة تحت اعتقاد أن هذا الخطاب جزء من ارادة عامة لتمكين فكرة الدولة و تحويلها الى أمر واقع خاصة أن ذلك يترافق مع خطوات قانونية و نضال سياسي – ديبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة، تكلل بقبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

لكن تحليل الخطاب الوطني وتردده بين الدولة و الثورة يتعدى فعلياً هذه البروتوكولات الشكلية الى المفارقة التي يحدثها هذا التردد، ما بين تسلل الخطاب الثوري الى خطاب الدولة في المستوى الرسمي، أو تسلل الخطاب السلطوي الى مستوى الفصيل المقاوم. فالأمر لا يتعلق بالخطاب و الانشاء بقدر ما يعكس حالة التداخل بين الفصيل كمؤسسة ثورية تقود حركة مسلحة أو حركة شعبية وما بين السلطة كجهة تقوم بخدمة وظيفية محترفة. من الواضح أن الفصل القطعي لم يتحقق لا في الخطاب ولا في الوظيفة و الدور. ويمكن تلمس ذلك من شغل قيادات الحركة لمواقع في السلطة سواء على مستوى القطاع المدني الحكومي أو القطاع الأمني. وهذا يقودنا الى نفس جدلية العلاقة المؤسسية المرتبكة ما بين السلطة و المنظمة. (عرجان: 2006)

4.4. المقاومة في الخطاب الوطني

على مدى عقود من تاريخها المتراكم قدمت الحركة الوطنية مصطلح "النضال" باعتباره قيمة مقدسة، وكانت ترد كلمة المقاومة في سياقات عابرة اكثر منه موضوعاً مركزيا لوصف صيغة العمل الوطني/ الفدائي أو الشعبي ضد الاحتلال. ولعل تجربة المقاومة اللبنانية و الانبهار بها ومحاولة سحبها على فصائل العمل المسلح في قطاع غزة، ومن ثم تبنيها في الخطاب الاعلامي الجهادي و الاسلامي وخاصة بعد تبلور محور المقاومة على الصعيد الاقليمي و الذي كان يضم ايران وسوريا و قطر، و هو من حول المصطلح الى موضوع مركزي. هذا اللفتة لتاريخ المصطلح قد تكون غير مهمة أو غير ضرورية كون الفعل يعبر عن حالة قائمة بالفعل و مستمرة وتحظى بالاجماع. لكن الاشارة لهذا الأمر مهمة من ناحية تحديد من يملك الخطاب و من يملك الرواية في وقتنا الحالي. فالمسألة مرتبطة اذن بهوية المقاومة ومرجعيتها وماذا تعني في الخطاب الوطني الفلسطيني، وقبل ذلك في سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية.

ليس خافياً أن الحركة الوطنية هي التي امتلكت فعل المقاومة و خطاب المقاومة منذ البداية، وهي مثلت أساس العقيدة التي انبنى عليها الخطاب الوطني، وهي حاضرة في كل ما انتجته الحركة الوطنية من ادبيات و فعل كفاحي و حتى تشريعات ثورية ووطنية، وهكذا تجد مبادئ الفصائل الفلسطينية كلها تؤكد على هذا الفعل الذي اسمته الثورة، أو الكفاح المسلح، أو النضال، أو غير ذلك من المصطلحات التي زخر بها الخطاب الوطني.

لكن الكفاح المسلح لم يكن على الدوام منفصلاً عن الأدوات السياسية و الديبلوماسية، صحيح أن الميثاق الوطني الفلسطيني اعتبر في مادته التاسعة الكفاح المسلح طريقاً وحيدا لتحرير فلسطين و أنه استراتيجية وليس تكتيكاً لخدمة هدف السياسة، وصحيح أن حركة فتح التي قادت العمل المسلح منذ انطلاقتها نصت على نفس المبدأ في المادة 19. وحتى بعد الانزياح التدريجي لمنظمة التحرير الفلسطينية نحو السياسة والعمل الديبلوماسي منذ عام 1974، بقيت المقاومة المسلحة جزءاً من الخطاب الوطني، بما فيها الخطاب الديبلوماسي، بل وفي أوروقة الأمم المتحدة خاصة أن الثورة الفلسطينية موضعت خطابها الى جانب المعسكر الثوري العالمي، الذي نطق ياسر عرفات باسمهم في ذات الخطاب التاريخي مثل زمبابوي و جنوب افريقيا، والهند الصينية، في فيتنام و كمبوديا، وكوريا، الى الازمة القبرصية الى دول اميركا اللاتينية. (خطاب عرفات: 1974)

لكن ارتباك الخطاب الثوري أو خطاب المقاومة في الحركة الوطنية برز بشكل سافر في اعقاب عملية السلام في الشرق الأوسط التي اطلقها مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقية اوسلو عام 1993، والتي تمخض عنها تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وانطلاق مفاوضات السلام الاسرائيلية – الفلسطينية. (عرجان: 2006)

ان مسيرة ثلاثين عاماً تفصل توقيع اتفاق اوسلو عن وقت كتابة هذه الورقة بكل ما فيها من تطورات و تحولات سياسية طرأت على القضية الفلسطينية، تحمل الكثير من المضامين عن تحولات الخطاب السياسي الفلسطيني من خطاب يتمتع بدرجة معقولة من التماسك و الوضوح في أهدافه و أدواته وتكامل اركانه الى خطاب منقسم على نفسه و ومتردد في أطروحاته، ما بين اطروحة الدولة و أطروحة الثورة. لدرجة التناقض و التضارب اكثر من صفة التكامل.

فإتفاقية اوسلو وما تبعها من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وتأسيس اطار المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية الأمل بتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة و تحقيق حلم الاستقلال الوطني، خاصة أن اتفاقية اوسلو عرفت السلطة الفلسطينية على أنها سلطة انتقالية يتحدد مصيرها بمصير اتفاقيات الوضع النهائي(الجرباوي: 53). وهكذا فقد نظرت قيادة منظمة التحرير الى السلطة الوطنية على أنها نواة الدولة الفلسطينية العتيدة، ولهذا اعتبر بناء المؤسسات الفلسطينية اداة نضالية وكفاحية للوصول الى الدولة، هذه السياسة التي اطلقها بوضوح لاحقاً (بعد عام 2006) رئيس الوزارء الفلسطيني السابق سلام فياض. (دعنا: جريدة العودة: 2018) لكن هذا التوجه في الواقع لم يتناسب مع انحسار الافق السياسي بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع االنتفاضة الاقصى في سبتمبر عام 2000، وما تلاه من انزياح المجتمع و السياسة الاسرائيلية نحو اليمين الاستيطاني الذي اعاد اعتبار المناطق المتفاوض عليها (الضفة و القدس) جزءاً من "ارض اسرائيل" التي يجب على اسرائيل ان تمارس فيها ما تعتبره "حق" الاستيطان. في اطار هذا السياق كان التشابك ما بين هدف التحرير واستمرار المقاومة كأداة لهذا التحرير وما بين حقيقة وجود السلطة و مؤسساتها الدولاتية أو شبه الدولاتية قد انعكس بطرق مختلفة على الخطاب السياسي الوطني. (

كما ذكرنا، انه و في ظل وجود افق سياسي مرتبط بالمفاوضات التي على أساسها وافقت المنظمة على نبذ العمل المسلح، صعدت حركة حماس و من ثم الجهاد الاسلامي نشاطهم العسكري وخاصة في ذروة انطلاق المفاوضات، وقد ظهر هذا السلوك أنه مسيس و هدفه اسقاط السلطة الفلسطينية الوليدة و انهاء اتفاق اوسلو. وعلى الرغم من أن الرئيس ياسر عرفات نفسه لم يسقط خيار العمل العسكري، واتهمته اسرائيل بأنه

يستخدم سياسة الباب الدوار في تعامله مع مسلحي حماس و الجهاد الاسلامي و التفافه على التنسيق الأمني المنصوص عليه في الاتفاقيات. وكانت موضعة السلطة في الخطاب الوطني على أنها اداة للتحرير وليست غاية بحد ذاتها مسألة واضحة ترجمتها قيادة الرئيس ابو عمار في اكثر من موضع حسب التقدم في اطار المفاوضات أو التراجع فيه.

وقد كان لفشل قمة كامب ديفيد في تموز من عام 2000 و انطلاق انتفاضة الاقصى في ايلول من نفس العام، اثباتا لتوجهات حركة فتح و فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى، بالاضافة الى دور منتسبي الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في المقاومة المسلحة ضمن كتائب شهداء الأقصى و الكتائب العسكرية الأخرى التابعة للجبهة الشعبية و الجبهة الديمقراطية.

ولكن وعلى الرغم من الحضور القوي و اللافت للحركة الوطنية في هذه الانتفاضة المسلحة و كم التضحيات من شهداء وجرحى ومعتقلين لا زال جزء كبير منهم حتى الوقت الراهن في الاسر، على الرغم من كل ذلك فإن العمل المسلح كان مصبوغاً بصبغة التحولات السياسية الجديدة التي افرزتها التطورات العالمية ما بعد الحرب الباردة والتي تسلمت راية مقاومة الولايات المتحدة وقوى الاستعمار القديم من حركات التحرر العالمية التقليدية ابان الحرب الباردة: انها ما اصطلح على تسميته بالاسلام الجهادي، وهو الذي تقوده دول مثل ايران من جهة أو الجماعات السنية التي وصفت بالارهاب بعد أحداث سبتمبر. ومن ثم اصبحت تركيا في ظل حكم حزب العدالة و التنمية تمثل مركزاً سياسيا داعماً لحركة الاخوان المسلمين التي حماس هي ذراعها في فلسطين، وقد اتضح هذا الدور بعد الربيع العربي عام 2011.

هكذا فإن استبدال مراكز "المقاومة" الاقليمية و الدولية، واستبدال الخطاب الايدولوجي قد صبغ خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية الثوري العلماني بصبغته الدينية من ناحية الأدبيات و اللغة الخطابية (مثلا حلول مصطلح عملية استشهادية بدل مصطلح عملية فدائية)، بالاضافة الى دور هذا المركز في الدعم التنظيمي و اللوجستي و المالي.

ومنذ انتفاضة الأقصى، و الضرورة الوطنية التي دفعت حركة فتح للمشاركة في قيادة الانتفاضة، تعاملت ايران وذراعها حزب الله مع حركة فتح وفصائل المنظمة ضمن منهجها الاقليمي المقاوم، او بالاحرى شجعت الأجنحة العسكرية لفتح و الفصائل الوطنية الاخرى بالطريقة التي دعمت فيها ايضاً الجناح العسكري لحماس بالاضافة الى ارتباط حركة الجهاد العضوي معها.

لكن حركة فتح تحديدا وهي الملتزمة بالمشروع السياسي وتقوده – كأداة لتحقيق هدف الاستقلال/ التحرير– وقعت مرة اخرى بخيار المفاضلة و الانفصال عن مسار حركة حماس و عن سياسة ايران، خاصة مع نشر خارطة الطريق وتجدد الأمل بالحل السياسي بعد انتخاب الرئيس محمود عباس "ابو مازن" عقب استشهاد الرئيس ابو عمار. وفي هذا السياق تم حل كتائب فتح المسلحة ودمجها في أجهزة الأمن الفلسطينية، كما وافقت السلطة الفلسطينية على عميلة اصلاح للاجهزة الأمنية بهدف هيكلتها و حصر مهمتها في اطار حفظ الأمن الداخلي.

ومع فشل الرئيس عباس في توحيد كافة الفصائل الفلسطينية في اطار الرؤية السياسية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وقيام حركة حماس بتنفيذ الانقلاب في قطاع غزة في شهر حزيران من عام 2007، عاد خطاب العمل المسلح في الضفة الغربية موضع خلاف فلسطيني، ومركز تغذية واستعرار الانقسام الداخلي.

ومرة أخرى مع تصاعد وتيرة الاستيطان و والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على المسجد الأقصى المبارك، ومحاولة ترحيل الفلسطينيين من الشيخ جراح بالقدس، وغير ذلك من السياسات الاحتلالية المعروفة، والأهم التنكر الاسرائيلي الكامل للحل السياسي، كل هذه التطورات دفعت فتح الى اتون المواجهة، بما فيها المقاومة المسلحة.

4.5. الخطاب الوطني و الوحدة الوطنية

لأن الخطاب السياسي يعبر عن النظام السياسي، عن قيمه، و أهدافه، ومصالحه، فلا شك أن انقسام النظام السياسي القى بتداعيات خطيرة على وحدوية و تماسك الخطاب السياسي و الرواية السياسية الفلسطينية.

لا شك أن انقسام السياسة الفلسطينية و خطابها هي متلازمة تاريخية قديمة رافقت ولادة الثورة الفلسطينية، و تحولات السياسة و الايدولوجيا و الأولويات. لذلك يصح القول إن قصة الخطاب السياسي الفلسطيني هي قصة السياسة الفلسطينية، وانعكاسات السياسة الدولية و الاقليمية عليها. لكن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية و انضواء الفصائل الوطنية في اطارها مثل توحيداً مشتركاً للنظام السياسي الفلسطيني وللخطاب السياسي معاً. اذا لم يمنع التباين في التوجهات السياسية و الايديولوجية، وحتى تباين المواقف و العلاقات من الدول العربية ودول الاقليم الأخرى، من وجود خطاب سياسي موحد تمثله منظمة التحرير الفلسطينية و يمثلها.

وفي الواقع فإن هدف الوحدة الوطنية مثل جزءاً من العقيدة الحزبية للتيار الوطني، والذي ظهر جليا في المادة 11 من الميثاق الوطني الفلسطني والتي نصت على انه "يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير." (ابراش: 2009)

لكن التباين بين التيار الوطني و التيار الديني السياسي الذي تمثله حركة الاخوان المسلمين كان قائماً منذ البداية سواء في طبيعة الخطاب الايديولوجي أو السياسي، لكن المكانة الضعيفة للحركة في المشهد السياسي الفلسطيني وكون هذه الحركة العالمية العابرة للحدود لم يكن فرع فلسطين هو الفرع المركزي الذي يوجه السياسة العامة للحركة، فقد بقي تأثير الانقسام ضعيفاً وغير محسوس. (ابراش: 2009) وكان ظهور حركة المقاومة الاسلامية حماس خلال الانتفاضة الأولى تطورا مهما، حيث أن الحركة التي تم حظرها رسميا من قبل الاحتلال بعد زهاء عامين من انطلاق الانتفاضة اصبحت فاعلا اساسياً في الانتفاضة، وبعد توقيع اتفاق اوسلو وقفت الحركة موقفاً معارضاً للاتفاق و بدأت بشن عمليات تفجيرية في عمق اسرائيل خلال السنوات 1996-1998.

وخلال الانتفاضة الأولى رفضت حماس العمل في اطار القيادة الوطنية الموحدة، التي عبرت عن قيادة منظمة التحرير للانتفاضة. وقد قدمت الحركة برنامجاً خاصا بفعالياتها الشعبية يختلف مع برنامج القيادة الموحدة، كما قدمت موقفاً سياسياً مغايرا ومناوئاً لموقف المنظمة. (االزبيدي: 2016)

وهكذا يصح القول بأن انقسام الخطاب السياسي الفلسطيني هو سابق للانقسام السياسي الذي حصل عام 2007، بعد انقلاب حماس على الحكم و سيطرتها بالقوة على قطاع غزة، ثم ما تبع ذلك من انقسام النظام السياسي الفلسطيني، و انقسام المجتمع سياسياً. (الزبيدي: 2016)

لكن انقسام الخطاب السياسي الفلسطيني في اثر الانقلاب كان خطيراً ومؤثراً على مجمل القضية الفلسطينية بقدر خطورة الانقسام السياسي نفسه، بكل ما يعنيه ذلك من تفكك الرواية الفلسطينية الواحدة للصراع و للتاريخ و للنظرة للمستقبل، وبكل ما يتضمنه من انشطار الفضاء السياسي الاقليمي و الدولي الذي تتفاعل معه السياسة الفلسطينية، و الاضطراب الجمعي في تحديد المصلحة الوطنية بين الفرقاء وفقدان بوصلة العلاقات الدولية، من الصديق؟ و من العدو؟، من الحليف؟ و من الخصم؟.

فبالنسبة لحركة حماس التي اقدمت على خطوة الانقلاب، فقد بررت هذه الخطوة استناداً الى خطابها الحزبي – الديني، المقاومي القائم مسبقاً، والذي ارتكز على رفض اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير واسرائيل

و اعتبارها تفريطاً بالأرض و بالحقوق التاريخية و الدينية، وأن فلسطين ارض وقف اسلامي يحرم التفريط بها و التفاوض عليها، وأن المقاومة و الجهاد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. وفي اطار هذه المرتكزات تم بناء رواية سلبية عن الاخر "الفتحوي" وهي مثل اي رواية، تظهر متكاملة ومقنعة ومتماسكة، مع أنها انتقائية و موجهة. وتظهر دراسة ملامح الخطاب الانقسامي الكثير من الصور والمفردات و المقولبات التي تشكل اركان الرواية ومراميها مثل " اجهزة دايتون، سلطة التنسيق الأمني، سلطة رام الله..." هذه الرواية تحصر مشروع حركة فتح بالسلطة، و تحصر السلطة بأنها مشروع أمني، وذلك بعد اسقاط الكثير من الوقائع الاي لا تتفق مع هذه الرواية أو حت تعاكسها، مثل تضحيات حركة فتح وحضورها في ميادين المقاومة و الاشتباك، وسقوط الشهداء والجرحى من ابناء الحركة، كما تسقط النضال القانوني و الديبلوماسي للسلطة الفلسطيني في الأمم المتحدة أو تعرضها للحصار المالي الخانق بسبب مواقفها ضد الاستيطان و الاحتلال أو بسبب قيامها بواجبها تجاه الشهداء و المعتقلين، أو تعرضها للضغوط الدولية بسبب هذه المواقف.

وبالنظر الى اطار الرواية وخلفيتها فإن المشهد يتسع خارج الفضاء الفلسطيني، بل بتعداه الى تفاعل الرواية و الخطاب مع المحيط الاقليمي وتعقيدات علاقاته و انعكاس هذه العلاقات على المشهد الفلسطيني. هذا ينسجم مع حقيقة أن الانقسام الفلسطيني في اصله لم يكن منفصلا عن التفاعلات و الطموحات الاقليمية، بل ينظر اليه كجزء من التناقضات الاقليمية و الدولية و انعكاساً لها على حساب المصلحة الوطنية الفلسطينية.

وفي هذا السياق فإن وسائل الاعلام المؤثرة تلعب دوراً اساسياً ليس في فقط في زيادة حدة الخطاب الانقسامي بل في بنائه من الاساس. اذ أن قدرة القنوات الكبيرة أو ما يطلق عليها ب"الماكينات الاعلامية" على تشكيل الرأي العام و الوعي من خارج الحدود تجعل دورها مؤثرا ولا يمكن الاستهانة به. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما اتهمت حركة فتح و السلطة الوطنية قناة الجزيرة القطرية بأنها تلعب دورا "هداما" في تأجيج العلاقات الفلسطينية الداخلية، وتستخدم امكانياتها الاعلامية الكبيرة في تعزيز رواية حماس على حساب الموضوعية وعلى حساب المسؤولية الاعلامية. وعلى الرغم من أن هذه الاتهامات تساق خارج الاطار القضائي، وبدون أن تقدم بينات عدلية تدعم هذه الاتهامات، أو بدون الارتكاز على دراسات علمية موثوقة مثل دراسة تحليل المضمون. اذ ينظر الى محاولة التصدي قانونيا لموقف قناة الجزيرة و غيرها من القنوات و الصحف العربية على أنه غير ذي جدوى. وهي في الواقع اشكالية عالمية حيث يصعب التفريق بين ما يعرف اعلامياً بموقف القناة، سواء كان معلن أو غير معلن، وبين الدعاية السياسية التي يمكن أن تمارسها

القناة الاعلامية، كما يصعب وضع تعريف واضح للمواد المنشورة كما ان تطور مدارس الصحافة الحديثة و الرقمية مكنها بشكل عام من اظهار ما تريد اظهاره دون الوقوع في مخالفات صريحة للقوانين الناظمة للمطبوعات و النشر.

وعلى الجانب الاخر، يضطرب الخطاب الرسمي و يتشابك مع الخطاب التنظيمي لحركة فتح، وقد ناقش الجزء السابق من الورقة هذه الاشكالية بطريقة اكثر تفصيلاً.

ولكن فيما يتعلق بالانقسام فإن خطاب حركة فتح تجاه حركة حماس، قام على مجموعة مرتكزات ترتبط باداء حكم حماس في غزة وتردي الاوضواع المعيشية هناك و انعدام الحريات، بالاضافة الى اتهامات بارتباط حماس باجندات اقليمية على حساب الوحدة الوطنية و المصالح القومية، كما اتهم حماس باقامة تنسيق سري مع اسرائيل وخاصة في مسألة ضبط الحدود، أو في مسألة التهدئة الغير معلنة، أو في الاستحواذ على الحكم و القرار حتى على حساب حركة الجهاد الاسلامي. لكن خطاب حركة فتح اجمالا اتخذ صيغة دفاعية وتبريرية في غالبه، ما يؤشر على ضعف هذا الخطاب و على عدم وجود رواية على طريقة خطاب حماس. وهناك عدة عوامل تدعم هذه الفرضية، أولها أن فتح تفتقد للأدوات الاعلامية المؤثرة، أو القدرة على اختراق القنوات الكبيرة نتيجة للسبب السياسي نفسه. وثانيا، عدم القدرة على التمايز بين خطاب السلطة و خطاب الحركة.

5. الخاتمة والاستخلاصات

ناقشت الورقة اشكاليات الخطاب السياسي الفلسطيني في ظل التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، ولا سيما في اطار التفاعلات السياسية الجديدة على مسرح السياسة الدولية، والهدف من هذه الورقة السياساتية التي خصت لندوة فكرية للمجلس الاستشاري لحركة فتح هو المساهمة في صياغة رؤية حركية استراتيجية

متكاملة ومستدامة، تضمن للحركة دورها الريادي في قيادة مشروع الاستقلال الوطني، وتسهم في دعم كفاح الشعب الفلسطيني المستمر لنيل حريته على اسس واقعية.

وعليه، عالجت هذه الورقة اشكاليات بنيوية متعددة الجوانب في الخطاب الوطني الفلسطيني، كان لهذه الاشكاليات مجتمعة أن تقود المشروع الوطني نحو أزمة خطيرة تهدد وجوده وكينونته وروايته. وقد تقاربت الورقة في منهجها البحثي مع المنهج البنائي الذي يفترض أن كل بنية لها قانونها وعناصرها التي يمكن التعامل معها كوحدات تحليل مستقلة تؤدي بمجملها الى تقديم حلول لمعالجة الاشكالات، و الغوص عميقاً في المؤثرات الذاتية و الموضوعية التي تؤثر في ديناميتها وقدرتها على تحقيق وظيفتها.

وقد بني التحليل على افتراض أن الخطاب الوطني الفلسطيني هو انعكاس لبنية الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلاثة مجالات، الأول: المصادر الايديولوجية و التشريعية و الثاني، هو المجال المؤسسي و الثالث هو السياسات و المخرجات و القرارات. وتتفاعل بنية الحركة الوطنية داخل الاطار الزماني مع كافة المؤثرات من الاحتلال و دول الاقليم و النظام الدولي، او المؤثرات الذاتية من داخل الحركة الوطنية.

وقد وصلت الورقة الى مجموعة من الاستنتاجات و الاستخلاصات فيما يتعلق بالخطاب الوطني:

أولاً: في القرار السياسي الوطني: عرجت الورقة الى بنية السلطة و دورها و صلاحياتها وعلاقتها بالمنظمة، ورأت أن اختلاط الأدوار ما بين السلطة و المنظمة، ومركزة القرار السياسي و المركز المالي نحو السلطة قد اضعف الخيارات الوطنية على صعيد القرار السياسي و الخيارات النضالية. كما اضعف المصداقية والقوة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية و بالتالي اصبحت قراراتها رهينة بمصير السلطة الوطنية بدلا أن يكون العكس.

ثانيا: في خطاب المقاومة، حللت الورقة خطاب المقاومة باعتباره خطابا مستحدثاُ وبديلا لخطاب الثورة و النضال الذي صبغ الخطاب الوطني لمنظمة التحرير قبل اتفاقية اوسلو، ومدلول الخطاب الجديد و مرجعياته المؤسسية و الاقليمية، بالاضفة الى قالبه الايديولوجي. ووصلت الورقة الى أن الحركة الوطنية فقدت خطابها الثوري لصالح خطاب المقاومة الاسلامية، وان كان كان خطاب الحركة الوطنية ذو اهداف سياسية ووطنية محددة. وقد وضحت الاسباب في تردد الخطاب الوطني نحو خطاب الدولة و السلطة اكثر منه خطاب الثورة.

ثالثاً: في اطروحة الدولة، وهي غاية المشروع الوطني، لم تنجز الحركة الوطنية تحويل مشروع السلطة الى حقيقة الدولة، وتحولت السلطة المؤقتة الى سلطة دائمة. وقد انعكس خطاب الدولة المستبق و المبكر الى استراتيجيات و سياسات و اجراءات لا تتناسب مع طبيعة الوضع القائم الذي يفتقد اساسات التنمية المستدامة التي تم افتراض وجودها خطأً في سبيل تحقيق العون الذاتي و التخلص من المانح وشروطه، أو التخلص من براثن اشتراطات اوسلو القانونية و الفعلية.

رابعاً: في خطاب الوحدة الوطنية و القرار المستقل. على الرغم من أن الحركة الوطنية بذلت جهوداً صادقة في تحقيق الوحدة الوطنية بعد حالة الانقسام السياسي، لأن تحقيق الوحدة في هذه الحالة يعد انتصارا للحركة الوطنية و خلق اجماع على المشروع الوطني، لكن الخطاب السياسي على هذا الصعيد لم يتخلص من عقدة الاتهام و الدعاية المضادة التي هدفت الى ازالة الشرعية عن المشروع الوطني وتقديمه على أنه مشروع احتلالي في جوهره، وبذلك اتخذ الخطاب الوطني موقفا دفاعيا أو هجوميا لتبرير وتفسير المشروع الوطني على ارضياته النضالية التي تبلورت في اعقاب اعلان وثيقة الاستقلال عام 1988. وبالتالي فإن الخروج نحو خطاب وطني وحدوي محكوم بشكل كبير في تحقيق الالتفاف الوطني حول المشروع الوطني من جهة و حول الحفاظ على النظام السياسي ومؤسساته بما فيها مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة.

المصادر:

أولاً: الكتب و الدوريات

فوكو، ميشيل. نظام الخطاب. ترجمة د. محمود سبيلا (2007)، دار التنوير للطباعة و النشر، بيروت، صفحة 72

الشملان، اسعد صالح. من الايديلوجيا الى الخطاب: دراسة في المقاربة ما بعد البنيوية لمفهوم الخطاب السياسي، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، العدد الثاني، المجلد الحادي و العشرون، (جامعة القاهرة: القاهرة)، ابريل 2020

عرجان، عبد الله (2006)، صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني 1964 – 2005، اطروحة جامعية، قسم علم الاجتماع، جامعة بيرزيت. (بيزريت: 2006)

الجرباوي، علي (1994)، الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي، تحليل وتقويم، قراءات سياسية، عدد 4، (ص 50–53)

دعنا طارق، بين الطريق الثالث و السلام الاقتصادي: توافق ايديولوجي؟ جريدة حق العودة، ع 53

صايغ، يزيد :بناء الدولة أم ضبط المجتمع . القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2، 2011

هلال، جميل، 2002، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية الى ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، (مؤسسة مواطن: رام الله)

ابراش، ابراهيم ، 2009، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة دراسات فلسطينية، المجلد 20، العدد 78، (ص 1–12)

الزبيدي، باسم. 2016. الانقسام الفلسطيني، جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 38، العدد 446 (30 إبريل/نيسان 2016)، ص ص. 77–90، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

ثانيا: الوثائق

الميثاق الوطني الفلسطيني

وثيقة الاستقلال

القانون الاساسي الفلسطيني

خطاب الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974

خطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط

اتفاقية اوسلو (اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية

رؤية الرئيس بوش لحل الدولتين

ثالثا: المصادر الالكترونية

هديل شقير, درس في الخطاب السياسي, مدونات الجزيرة, في :

www.blogs.aljazeera.net/blogs/2016/8/20 (Nov 3, 2019). B